مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

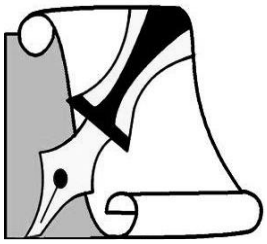

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية: نتائج واستنتاجات

1 – مدخل:

صباح يوم الثلاثاء 01 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 – تم افتتاح أبواب أكثر من 12000 مركز اقتراع في جميع أنحاء كيان العدو، أمام الناخبين للتصويت في انتخابات الكنيست الخامس والعشرين. وذكر موقع "والا" العبري، أنه يحق لـ 6،788،804 من الناخبين الإسرائيليين التصويت في هذه الانتخابات. وقد سادت مخاوف من أن يشعر الناخبون بالإرهاق وألا يتوجهوا للإدلاء بأصواتهم بسبب تكرار الانتخابات، إلا أنّ نسبة المشاركة هذه المرة بلغت نحو 71.3% مع إغلاق صناديق الاقتراع وهي الأعلى منذ عام 2015. وتجاوز عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم 4.8 مليون. وفي تعليق على الوضع قال رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية إن فوز اليمين المتطرف بانتخابات الكنيست نتيجة طبيعية لتنامي التطرف ضد الفلسطينيين. وأضاف معلقا على النتائج الأولية للانتخابات: "لم تكن لدينا أية أوهام بأن تفرز الانتخابات الإسرائيلية شريكا للسلام." وطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته لتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني. وخاضت 40 قائمة حزبية هذه الانتخابات، ولكن 11 – 12منها فقط كان بوسعها الوصول إلى مقاعد الكنيست. وما لم يتمكن مرشح الحكومة أو المعارضة من تشكيل حكومة، فإن الإسرائيليين سيضطرون للعودة إلى صناديق الاقتراع لانتخابات سادسة.

قضايا أربع خيمت على أجواء الانتخابات هي: ارتفاع الأسعار، وشخص نتنياهو، وضرورة عدم تكرار الانتخابات، والوضع الأمني، حيث أمل الناخبون الإسرائيليون الذين عادوا لصناديق الاقتراع على أمل ألا تنتهي هذه الانتخابات إلى جولة انتخابات سادسة، في مشهد يعبّر عن عمق الأزمة السياسية التي وصل إليها كيان الاحتلال. ففي الانتخابات الأخيرة، كان شخص رئيس الوزراء الأسبق نتنياهو يحتل مركزا مهما في الدعاية الانتخابية، مع سعيه للعودة إلى الحكم، لا سيما وأن تشكيل حكومة جديدة يتطلب الحصول على 61 مقعدا على الأقل من مقاعد الكنيست الـ 120، وهو رقم لم يبد أن أيّا من الأحزاب الإسرائيلية البارزة كان سيضمن إحرازه. إضافة إلى أن هذه الانتخابات أتت في وقت يستمر فيه التصعيد الأمني في الضفة الغربية، مع استمرار التهديدات المتبادلة بين إسرائيل ورجال المقاومة في "حزب الله" اللبناني، ومن جانب آخر، تصدّر الملف النووي الإيراني تصريحات المتنافسين الإسرائيليين قبل أن يتراجع مع تأجيل الولايات المتحدة الأمريكية، التوقيع على الاتفاق إلى ما بعد الانتخابات النصفية للكونغرس، منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

لقد تنافس زعيم "الليكود" المخضرم على رأس كتلة من الأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة، ضد زعيم حزب "يوجد مستقبل"، رئيس الوزراء يائير لبيد الذي قاد معسكراً أكثر انقساماً وضم أطيافاً من اليسار إلى اليمين. ومن ناحية أخرى بدت أحزاب اليمين أكثر تماسكاً وصلابة بعد توحيد الأحزاب اليمينية المتدينة الموصوفة بالتطرف والعنصرية، والواقعة في أقصى يمين الخارطة السياسية. وقد تحققَّ هذا التماسك بفضل تدخل نتنياهو شخصياً لتوحيد جميع هذه الأحزاب في الانتخابات، بالإضافة إلى العمل على استمرار تحالف أحزاب اليهود المتدينين من أصول غربية، المعروف باسم "قائمة يهدوت هتوراة" بعد أن كانت مكوناته مهدَّدة بالتفكك، وخوض الانتخابات بقوائم مستقلة. وتعهد نتنياهو، الذي ظل ممسكاً بمقاليد السلطة من عام 2009 إلى 2021، بتشكيل حكومة "قوية ومستقرة ووطنية"، أكد أنها ستقوم "بقمع الإرهاب واستعادة الكبرياء الوطني وخفض تكاليف المعيشة" على حد قوله.

في يسار الخارطة السياسية، رفضت زعيمة "حزب العمل"، ميراف ميخائيلي، خوض الانتخابات في قائمة مشتركة مع حزب "ميرتس" اليساري بزعامة زهافا غلئون. وأتى هذا الرفض برغم جهود الوساطة والضغوطات التي مارسها رئيس الحكومة يائير لبيد، واستعداده لترشيح شخصيات محسوبة على الحزبين داخل لائحته الانتخابية لتعويضهم عن أية مقاعد يمكن أن يخسروها في حال خوض الانتخابات بقوائم مستقلة.

تزامنت هذه الانتخابات مع تصاعد اعتداءات إسرائيل على الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس. وقد استشهد منذ مطلع نوفمبر/تشرين الثاني 29 فلسطينيًا على يد الجيش الإسرائيلي فيما اعتُقِل الآلاف. وكان من المقرر مبدئيًا إجراء انتخابات الكنيست في أعقاب انتخابات 2021 في موعد أقصاه 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، وفقًا لمهلة الأربع سنوات بموجب القانون الأساسي. وقد حصلت حكومة الوحدة، التي شكلت من ثمانية أحزاب سياسية، على أضيق أغلبية ممكنة (61 مقعدًا) من أصل 120 وفي أبريل/نيسان 2022، انسحبت عضوة الكنيست إديت سيلمان من الائتلاف الحاكم وتركته بدون أغلبية. وفي 20 يونيو/حزيران 2022، بعد عدة هزائم تشريعية للائتلاف الحاكم في الكنيست، أعلن رئيس الوزراء، في حينه، نفتالي بنت ورئيس الوزراء التبادلي يائير لابيد عن طرح مشروع قانون لحل الكنيست، الذي أقر في 30 يونيو/حزيران في الوقت نفسه، وفقًا للاتفاقية التبادلية التي كانت جزءًا من اتفاق التحالف لعام 2021، فأصبح لابيد رئيسًا للوزراء، وخدم في حكومة تصريف أعمال حتى إجراء الانتخابات الجديدة.

اليميني المتطرف إيتمار بن غفير كان على وشك الانشقاق عن حزب "الصهيونية الدينية"، ليخوض الانتخابات بقائمة خاصة تحمل اسم "قوة يهودية"، قبل تدخل زعيم حزب "الليكود" بنيامين نتنياهو. وقد استضاف نتنياهو نهاية أغسطس/آب الماضي زعيم "الصهيونية الدينية" المتشدد بتسلئيل سموتريتش، وايتامار

بن غفير في منزله في قيساريا (شمال)، قبل أن يُعلنا قرارهما إعادة خوض الانتخابات ضمن قائمة موحدة. وجاء تدخّل نتنياهو بعد أن أظهرت استطلاعات الرأي العام أن خوض الحزبين الانتخابات منفصلَيْن، سيقلل من عدد المقاعد التي سيحصلان عليها بالكنيست وبالتالي سيخفض عدد مقاعد كتلة الأحزاب المتحالفة معه. ولأن نتنياهو بحاجة إلى كل صوت للوصول الى عتبة 61 مقعداً من أصل مقاعد الكنيست الـ120 لتشكيل حكومة، اعتبر تدخله ضرورياً. وفي 29 أغسطس/آب، غرد سموتيرتش بصورة له مع بن غفير وكتب: "متحدون بكل قوتنا في طريق النصر، بعون الله." وتحالُف سموتريتش وبن غفير في حزب "الصهيونية الدينية" هو جزء من القوة الداعمة لعودة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة، والتي تضم أيضاً حزبي "شاس" و"يهدوت هتوراه" اليمينيَّيْن المتطرفين. والجدير بالذكر ان قرار سموتريتش وبن غفير بعدم الانقسام، سبقه قرار وحدة حزبي "أزرق أبيض" (وسط يمين) برئاسة وزير الدفاع بيني غانتس وحزب "أمل جديد" اليميني برئاسة وزير العدل غدعون ساعر. وضمّ غانتس وساعر إليهما الرئيس الأسبق لأركان الجيش الإسرائيلي غادي آيزنكوت ضمن القائمة التي تُطلق على نفسها "الوحدة الوطنية." وغانتس هو شريك رئيس الوزراء الدوري يائير لابيد زعيم حزب "هناك مستقبل"، ولكن كلاهما كانا يطمحان إلى رئاسة الحكومة العتيدة.

2– يمين من نوع مختلف:

نشرت مجلة فورين بوليسي الأميركية (Foreign Policy) مقالا للكاتب الإسرائيلي ديفيد روزنبرغ، يقول فيه إن اليمين المتطرف الإسرائيلي مختلف تماماً عن أحزاب اليمين المتطرفة في أوروبا، وإن صعوده لا يتعلق بالهجرة أو الجريمة أو الاقتصاد الشعبوي، بل هو مدفوع بنزعة التفوق اليهودي والعنصرية ضد العرب. ويورد الكاتب في مستهل مقاله أن اليمين المتطرف في إسرائيل – أو التحالف المعروف باسم "الصهيونية الدينية"– من المتوقع أن يضاعف عدد مقاعده في الكنيست إلى 14 مقعدا. وهذا من شأنه أن يجعل هذا التحالف ثالث أكبر كتلة في الكنيست، ويضمن حصوله على مجموعة من الحقائب الوزارية في حال تشكيل رئيس الوزراء الأسبق تنياهو حكومة يمينية دينية. وأوضح أن الأفكار والمواقف التي يتألف منها برنامج الصهيونية الدينية ظلت على هوامش السياسة الإسرائيلية لفترة طويلة، لكنها قوبلت بالرفض من قبل اليمين الذي أسماه بـ"المحترم". وبحسب الكاتب، فإن هذه الأفكار والمواقف تتضمن أمورا مثل ضم مستوطنات الضفة الغربية، وطرد طالبي اللجوء، والسيطرة السياسية على النظام القضائي، وإبعاد العرب من إسرائيل. وعقد الكاتب مقارنة بين صعود الصهيونية الدينية في إسرائيل واتجاهات مماثلة في أوروبا والولايات المتحدة، ليبين أنهما مختلفان، قائلا إن ما أدى إلى صعود اليمين المتطرف والشعبوي في الغرب هو الهجرة، والجريمة المتزايدة، وتلاشي

الفرص الاقتصادية، والتضخم المرتفع وعدم الثقة بقادة المؤسسات التقليدية. وأضاف أن إسرائيل لا تعاني من هذه المشاكل، فهي تستضيف عدداً قليلاً نسبياً من طالبي اللجوء، لأن السياسات الحكومية الصارمة تمنعهم من محاولة دخول البلاد، والجريمة تصاعدت فقط في المجتمعات العربية، وتمتع الاقتصاد الإسرائيلي بنمو قوي بشكل غير عادي طوال العقدين الماضيين . وأشار الكاتب إلى الاتفاق بين اليمينيين في الغرب وإسرائيل حول انعدام الثقة في المؤسسات مثل وسائل الإعلام والكنيست والجيش، ولكن ليس في القضاء. وفسر ثقة اليمين الديني الصهيوني في إسرائيل في القضاء بأن القضاء هو الجهة التي ظلت تؤكد تعزيز الهوية اليهودية لإسرائيل، بشكل رئيس من خلال فرض القانون الديني الذي وصفه بأنه غطاء لضمان مكانة الدرجة الثانية للمواطنين العرب، وحماية المتطرفين اليهود من القانون. واضاف أن المزيد من اليهود الإسرائيليين يقولون لمنظمي استطلاعات الرأي إنهم يعتقدون أن اليهود والعرب يجب أن يعيشوا في مجتمعات منفصلة، مشيرا إلى أن هذه المواقف من الناخبين تجعل من الأسهل التعايش مع العنصرية المتطرفة للصهيونية الدينية، أو بشكل أكثر دقة تفوقها اليهودي. وختم روزنبرغ مقاله بالتأكيد على أنه في انتخابات مُحكمة، ستصبح الفصائل اليمينية المتطرفة صانعة الملوك، وهي التي سيكون لها نفوذ على أي رئيس وزراء مقبل، وليس العكس. ويحمل صعود الحركة "الكاهانية" بقيادة إيتمار بن غفير في طياته طاقة كامنة لجعل نتائج الانتخابات مقدمة لفتح صفحة جديدة في الصراع مع الشعب الفلسطيني.

من ناحية أخرى وفي ظل عدم توافق المركّبات الحزبية في المعسكرات السياسية المختلفة على بقاء نتنياهو في المشهد السياسي، أدخل هذا الأخير إسرائيل في دوامة الصراع على شخصية رئيس الوزراء، وهو المنصب الذي تقلده 12 عاما. وفي السياق حذر المحلل الإسرائيلي في صحيفة "ذا ماركر" سامي بيرتس من تشكيل حكومة إسرائيلية يمينية. وقال بيرتس: "إذا شكلت الكتلة اليمينية بقيادة بنيامين نتنياهو وإيتامار بن غفير الحكومة المقبلة، فإن الأرثوذكس المتطرفين والمستوطنين سيتولون الأجندة الإسرائيلية وسندفع الثمن جميعًا. وأضاف أن النوايا الحسنة لا تكفي وأن مشاريع حكومة التغيير في خطر حقيقي. ويشار إلى أن ثمة خشية كبيرة في إسرائيل من صعود المتطرفين والمتشددين إلى الحكم أمثال بن غفير وسموتريتش وآخرين، وأن يتولوا المناصب السيادية. والجدير بالذكر ايضاً أن اعتداءات المستوطنين العنصريين الممنهجة على الفلسطينيين انما تستمد من عقيدة دينية تتلخص في مشروعية "قتل الغرباء على الأرض وتسريع نزول المخلّص وصولا إلى إعادة بناء الهيكل وإقامة دولة الرب الأبدية"، بحسب العقيدة التلمودية.

3 – خلافات وانشقاقات في الأحزاب العربية:

يفتخر منصور عباس بأنه استبعد أعضاء حزب "القوة اليهودية" بزعامة المتطرفين اليمينين بيتسلئيل سموترتش وبن غفير وبنيامين نتانياهو وجعلهم في مقاعد المعارضة، بانضمامه في حزيران/ يونيو 2021، في خطوة غير مسبوقة لحزب عربي في إسرائيل، إلى الائتلاف الحكومي برئاسة نفتالي بينيت الذي تكوّن من يمينيين ووسطيين ويساريين. لكنه لم يحظ بتأييد الأحزاب العربية الأخرى. وفي الوقت الذي تسارعت فيه المخططات والسياسات الإسرائيلية لأسرلة المجتمع الفلسطيني في الداخل المحتل لجعله هامشياً على كافة المستويات الاقتصادية والتعليمية، شهدت الساحة الحزبية العربية انقساما جديدا مع تفكُّك القائمة المشتركة للأحزاب العربية، وتوحُّد القوى اليمينية خلف زعيم المعارضة نتنياهو الطامح لقيادة المشهد السياسي من جديد.

وفي مقابل التحالفات في المعسكر اليميني الإسرائيلي فإن الخلافات، والانشقاقات، ألقت بظلالها القاتمة على الأحزاب العربية. فبعد أن كانت أربعة أحزاب عربية تخوض في العادة الانتخابات ضمن قائمة موحدة، فإنها خاضتها في انتخابات 2021 ضمن قائمتين هي: القائمة المشتركة برئاسة أيمن عودة، والقائمة العربية الموحدة برئاسة منصور عباس. والقائمة المشتركة تتكون من الأحزاب: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والقائمة العربية للتغيير، والتجمع الوطني الديمقراطي. ودعمت القائمة العربية الموحدة الحكومة الإسرائيلية في سابقة هي الأولى من نوعها، فيما عارضتها القائمة المشتركة. التجمع الوطني الديمقراطي لوّح بخوض الانتخابات منفصلاً عن القائمة المشتركة. وتوقعت استطلاعات الرأي العام التي نُشرت في الأسابيع الأخيرة قبل الانتخابات، حصول القائمة المشتركة على 5 إلى 6 مقاعد مقابل حصول القائمة العربية الموحدة (برئاسة عباس) على 4 مقاعد. وفي انتخابات عام 2020 حصلت القائمة المشتركة، عندما ضمت الأحزاب الأربعة، على 15 مقعداً بعد أن كانت حصلت في انتخابات 2019 على 13 مقعداً. ورأى المحللون أن التحالفات أتت على خلفية محاولة كسر التعادل بين معسكر نتنياهو ومعسكر غانتس ولابيد. وهذه التحالفات انما كانت تهدف في كل معركة انتخابية إلى استقطاب مزيد من الأصوات، أو اجتذاب أصوات من معسكر إلى معسكر آخر. لكن وبرغم هذه التحالفات لم يتحقق نجاح حقيقي فعلياً في كسر حالة التعادل أو الجمود السياسي في إسرائيل ذلك أن التحالف بين غانتس وساعر هو تحالف غريب أيديولوجيا، لأن غانتس مثلا يؤمن بالتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، وفي المقابل فإن ساعر من أبرز المنظّرين لما يسمى (وحدة أراض إسرائيل). ولذلك فإن هذا التحالف على الصعيد الآيديولوجي، غريب، ولكن على الصعيد الانتخابي الهدف منه فعلياً هو اجتذاب الأصوات من اليمين المعتدل. وفيما يتعلق بالأحزاب العربية فان قراءتها للخارطة السياسية الإسرائيلية شهدت حالة من القصور، فبدلاً من أن تتحد وتمنع نتنياهو من تشكيل حكومة خطيرة على العرب

والفلسطينيين بمشاركة بن غفير وسموتريتش، ذهبت لتقسيم المُقسّم وذلك بسبب خلافات غير جوهرية . وبينما حاولت الأحزاب اليهودية أن ترفع قوتها، فإن الأحزاب العربية ذهبت بالاتجاه المغاير تماماً أي باتجاه الانقسام والضعف، مما أدى إلى أمرين: الأول انخفاض نسبة التصويت وبالتالي خفض نسبة تمثيل العرب بالكنيست، والثاني، لا يقل خطورة عن خفض التمثيل لأن القضية الأولى للمواطنين العرب هي النضال السياسي ضد الاحتلال والتوسع الاستيطاني، فيما ان سياسة الاختلاف والتناحر تؤدي إلى الإحباط في أوساط المواطنين العرب. وفي مقابل ذلك، وتبعاً لمصادرة جيش الاحتلال الأراضي العربية بذرائع الأمن، فإن الفلسطينيين، وعلى الرغم من ارتفاع مجموعهم من 151 ألفاً عام 1948 إلى نحو مليوني عربي فلسطيني خلال العام الجاري 2022، لكنهم لا يملكون سوى 2% من الأراضي التي أقيم عليها الكيان الغاصب "إسرائيل" ؛ ولهذا مورست ضغوط إسرائيلية مدروسة كثيفة ومتشعبة على فلسطيني الداخل المحتل، لتحقيق الهدف الديمغرافي، بعد مصادرة المساحة الكبرى من الأرض الفلسطينية، وقد أدى ذلك إلى تفاقم معاناتها، فمعدلات البطالة بين الفلسطينيين مرتفعة أكثر مقارنة بالبطالة بين قوة العمل اليهودية؛ وخيارات الصحة والتعليم بين الفلسطينيين متدنية جدا مقارنة بخيارات اليهودي الإسرائيلي، ونتيجة للتمييز في موازنات التعليم، ارتفعت معدلات الأمية بين العرب إلى أكثر من 12% في مقابل 5% بين التجمع اليهودي الاستيطاني؛ هذا جنياً إلى جنب عن محاولات كيان الاحتلال الإخلال بالوضع الديمغرافي لصالح الرؤى الإسرائيلية، وقد وضعت المؤسسة الإسرائيلية مخططاتٍ لتهويد الجليل والنقب، لكسر التركز العربي في المنطقتين، عبر مسميات مختلفة، في مقدمتها ما يسمى مشاريع التطوير.

4 – الإستيطان وقود الإنتخابات الإسرائيلية:

واصلت حكومة الإحتلال الإسرائيلي سياستها الممنهجه في سرقة أراضي دولة فلسطين المفترضة وتكريس سيطرتها عليها من خلال التوسع الإستيطاني الكبير وتعزيز تواجد المستوطنين وحمايتهم وخصوصا في القدس المحتلة وغور الاردن، فهي لا تفوت مناسبة بدون استغلالها لأغراض استيطانية وتعمل على توظيفها لصالح ذلك، فقد كان الإستيطان وقود الدعاية الإنتخابية والشغل الشاغل لمعظم الأحزاب السياسية المتنافسة تطبيقا لإستراتيجيتهم القائمة على عدم إقامة دولة فلسطينية على حدود العام 1967 كما ورد على لسان تنياهو الذي قال في تصريحات له عشية الإنتخابات – وبشكل مكرر – "سنواصل البناء في القدس، وسنضيف الآلاف من الوحدات السكنية، وسنواصل تطوير عاصمتنا الأبدية ولن تكون دولة فلسطينية"، في رسالة غطرسة واستفزاز إلى المجتمع الدولي مفادها أن القيادة الإسرائيلية ماضية في تحديها للإرادة الدولية وأبسط مبادئ القانون

الدولي وبأنها ليست شريكا في صنع السلام بل على العكس من ذلك تعمل وبشكل ممنهج للقضاء على حل الدولتين. وفي سياق كسب الأحزاب الإسرائيلية وخصوصا اليمينية منها أكبر عدد من أصوات الناخبين لصالحها، شهدت الساحة الإسرائيلية خلال حملات الدعاية الإنتخابية فتح مزادات علنية ومزايدات على الإستيطان تطبيقا لإستراتيجية التهويد التي تتبناها وتدعمها، وبينما أصبحت قضايا العنصرية والإستيطان والتطرف القيمة الأساسية للمنافسة الإنتخابية؛ غاب خطاب السلام والتطبيع أو أي رؤية تصالحية مع العرب، حيث وافقت الحكومة الإسرائيلية خلال فترة الدعاية الإنتخابية على بناء آلاف الوحدات الإستيطانية في مدن الضفة الغربية وخاصة مدينة القدس المحتلة، وصادرت الالاف من الدونمات بقرارات عسكرية.

لقد سجل الإستيطان الإسرائيلي ومصادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة أرقامًا عالية خلال الحقبة الماضية حيث صودرت بقرارات عسكرية آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية، في حين سجلت جهات رسمية عطاءات ومصادقات على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية، هذا بالإضافة إلى تصاعد أعمال العنف وجرائم الكراهية المنظمة التي تمارسها عصابات "تدفيع الثمن" بهدف ترهيب المواطن الفلسطيني وترحيله قسريا. وقد أظهرت التقارير الصادرة مؤخراً حقائق مهولة تؤكد تنفيذ المخطط الإسرائيلي الأحادي لفرض السيادة الكاملة على أرض دولة فلسطين المحتلة، مستغلة الصمت العربي والدولي لتدمير أي فرص للسلام المزعوم في المنطقة. وفي الخلاصة، إن الإنتخابات الإسرائيلية تجري دائما على حساب الشعب الفلسطيني ومقدراته وحقوقة، فالخطاب السياسي والدعائي يعزز منهجاً قائماً على التأزم والمعاناة وعدم الاستقرار وغياب الأمن والإمعان في العنصرية والتطرف، وتكريس المنحنى السياسي المرتكز على الإستيطان ومصادرة الأراضي ومحاربة إقامة دولة فلسطينية والقضاء على احتمالات السلام الموهوم.

لقد كشفت الأحزاب اليمينية الإسرائيلية خلال الإنتخابات الأخيرة وعلى رأسها حزب الليكود عن وجهها الحقيقي تجاه السلام برفضها حل الدولتين، والتزامها بتصعيد وتكثيف الإستيطان وسرقة الأراضي وخاصة في القدس المحتلة وغور الأردن، وفرض "إسرائيل الكبرى" على أرض فلسطين وحمايتها لعصابات تدفيع الثمن الإجرامية. وبالتالي فالإنتخابات الإسرائيلية الأخيرة إنما تعيد إنتاج الفاشية والعنصرية الصهيونية، وتؤكد تمسك الناخب الإسرائيلي بحقائق ثابتة في الفكر الصهيوني، فالإستيطان مرتكز أساسي وعامل جوهري ورئيس في كل برامج الأحزاب الإسرائيلية، اليمينيةِ على وجه الخصوص، وهو بمثابة الثابت الذي لا يتغير، وأي حزب يحاول أن يقفز عن هذا الثابت، فهو يدرك تماماً بأنه سيخسر شعبيته ووجوده في الكنيست. وبهذا فإن إسرائيل تؤكد دائما أنها دولة خارجة عن القانون والأعراف الدولية، وتتحدى الإرادة الدولية والقانون الدولي، وتحتمي

بعدم وجود إرادة سياسية عربية أو دولية للجمها ومحاسبتها ومساءلتها على خروقاتها وانتهاكاتها الانسانية والقانونية.

5 – نتنياهو واليمين الكاهاني:

ساهمت سياسات وشخصية نتنياهو وبقاؤه أكثر من عقدمن الزمن على رأس السلطة التنفيذية، في انقسام أصوات الإسرائيليين، في الانتخابات الأربعة الماضية، إلى معسكرين متساويين تقريبا، ورغم إصرار استطلاعات الرأي الأخيرة، على أن المساواة ستتكرر في الانتخابات الأخيرة، فقد تمكن من ترجيح الكفّة وتغيير الوضع لصالحته، فما الذي جرى؟

تشير الإحصاءات، بداية، إلى دخول أكثر من مئتي ألف مصوّت جديد بين الانتخابات الماضية، في آذار/مارس 2021 والآن، أغلبهم من الشبان اليهود المجندين حديثا، ونظرائهم من المتدينين الرافضين للخدمة العسكرية، وكلاهما يصبّان في معسكر نتنياهو، حيث أن جزءا منهم يجتذبهم حزب الصهيونية الدينية، الذي يرأسه النائب اليميني المتطرف ايتمار بن غفير. وقد عمل نتنياهو أيضا على استرجاع أصوات 300 ألف ناخب امتنعوا عن التصويت في آخر ثلاث انتخابات، ونجح في جذب أكثر من نصفهم، كما اشتغل على تخويف الناخبين اليهود من تقدم الصوت العربي ما أدى إلى ارتفاع نسبة التصويت إلى قرابة 73% كما استثمر في موضوع إبرام «إتفاقيات أبراهام»، وفي المزايدة على مواقف خصمه يائير لبيد في شؤون التعامل مع لبنان (بدعوى خضوعه لحزب الله)، وإيران، وحتى الفلسطينيين، رغم أن حكومة لبيد زايدت على نتنياهو في القمع والقتل على أمل حصد مزيد من الأصوات. وبحسب النتائج النهائية المعلنة، فقد تحوّل تحالف بن غفير، خلال الانتخابات الأخيرة، إلى القوة الثالثة في الكنيست، وهو أمر لا يمكن تفسيره بالتغيّرات الاجتماعية في الفئات الناخبة فحسب. بل يعتبر صعود الفاشية الدينية، ذات الأساليب الإرهابية والأجندة الاستئصالية، في الحقيقة، خلاصة لمعنى إسرائيل نفسها، التي تدعي إنها دولة ديمقراطية ويهودية في الآن نفسه، فهذا التعريف يجعل الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية، المسلمين والمسيحيين، مواطنين من الدرجة الثانية، فيما يجعل الفلسطينيين، الخاضعين للاحتلال، لاجئين في بلدهم، وخاضعين لقوة احتلال وحشية، مهمتها حماية ورعاية اعتداءات المستوطنين، ونهب أراضي الفلسطينيين لإنشاء مستوطنات مكانها، والتكريس اليومي للاعتداء على مقدساتهم، ومنازعتهم عليها، وتحقير لغتهم وثقافتهم ودينهم.

إضافة إلى العوامل الداخلية المرتبطة بطبيعة إسرائيل نفسها، فإن جزءا كبيرا من المسؤولية عن هذا التحول، يقع على المنظومة الغربية، التي تؤدي دور الراعي والحامي لإسرائيل، وتتجاهل مواقف الأمم المتحدة التي

تكشف تورطها في انتهاكات حقوق الإنسان، وجرائم حرب، وكونها دولة عنصرية. ويؤدي هذا، بالضرورة، إلى تعزيز الاتجاهات العنصرية واليمينية المتطرفة، وهو ما رأينا صعودا واضحا له في إيطاليا والسويد وهنغاريا، كما شهدنا تعززه حتى في إطار الأحزاب اليمينية التقليدية، كما هو الحال مع حزب المحافظين البريطانيين، الذي يميل بشكل متزايد إلى تبني الأطروحات الإسرائيلية بحماس، وإلى تعزيز الكراهية للإسلام والمسلمين، وهو الحال في بلدان رئيسة في أوروبا، كفرنسا وألمانيا. ويشير تفاخر نتنياهو بنجاح جهوده في إطار التطبيع مع عدد من الدول العربية إلى هذا العامل المستجد بوضوح، والبارز، الذي يساهم بدوره، سواء اعترف أم لا، في تضييق الخناق على الفلسطينيين، وفي تقوية الاتجاهات العنصرية الدينية الإسرائيلية. ولا يمكن أن ننسى، في هذا السياق، أن نذكّر بأن جزءا من هذا النجاح الذي يجنيه نتنياهو، يعود إلى الخسارة التي أوقعها الفلسطينيون في أنفسهم، بتشتيت أصواتهم في أربع قوائم، وهو ما أدى إلى تراجع نصيبهم من 15 مقعدا في الانتخابات قبل السابقة، إلى 10 مقاعد فحسب في الانتخابات الحالية.

لقد حمل صعود الحركة "الكاهانية"، بقيادة إيتمار بن غفير كحركة أيديولوجية وقوة سياسية رئيسة في كيان العدو، في طياته طاقة كامنة قادرة على جعل نتائج الانتخابات المبكرة مقدمة لفتح صفحة جديدة في الصراع مع الشعب الفلسطيني، وبداية مسار يفضي إلى إحداث تحول في علاقات تل أبيب الإقليمية والدولية، وإعادة صياغة النظام السياسي ومندرجاته في الكيان الصهيوني.

نتنياهو يعي أن إفلاته من السجن في حال إدانته بالتهم الثلاث، التي وجهت إليه في قضايا الفساد التي يحاكم فيها وهي تلقي الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة، يتوقف على تشكيله تحالفا يضم الأحزاب التي تبدي استعدادا لمساعدته في سن قانون يعفي رئيس الحكومة والوزراء والنواب من المحاكمة إذا كانوا يمارسون أعمالهم، وهو ما يطلق عليه "القانون الفرنسي." وتدل استطلاعات الرأي المتواترة على أن الانتخابات ستنتج التحالف الذي يجمع "الكاهانية" وحركة "الصهيونية الدينية" بقيادة "بتسلئيل سمورتيش" كثالث أكبر حزب في الكنيست، بعد حزبي "الليكود" الذي يقوده زعيم المعارضة نتنياهو، و"يش عتيد" الذي يقوده رئيس الحكومة لبيد. وقبل الخوض في مواقف ومنطلقات "الكاهانية" وتداعيات صعودها المختلفة، فإنه من الأهمية بمكان الإيضاح أنه ليس فقط حجم حضور هذه الحركة في البرلمان القادم هو الذي سيمنحها التأثير الكبير على دائرة صنع القرار في تل أبيب؛ بل إن الملفات الجنائية وقضايا الفساد التي يحاكم بها نتنياهو حاليا ستمنح بن غفير الفرصة ليكون صانع الملوك بعد الانتخابات. وباستثناء حزب الليكود الذي يقوده نتنياهو وحزبي "يهدوت هتوراة" و"شاس"، اللذين يمثلان التيار الديني الحريدي، وتحالف "الكاهانية" و"الصهيونية الدينية"، فإنه لا يوجد في إسرائيل حزب مستعد لسن مثل هذا القانون. وهذا ما دفع نتنياهو للتأكيد بشكل دائم أنه ملتزم بتشكيل ائتلاف

حكومي فقط بمشاركة الليكود والأحزاب الحريدية وتحالف الكاهانية والصهيونية الدينية. ولأن أغلب استطلاعات الرأي منحت تحالف الأحزاب المؤيد لنتنياهو 61 مقعدا (وهو ما يمثل أغلبية مطلقة)، فإن هذا يعني أن احتمال أن تكون الكاهانية مكونا رئيسا في الحكومة الإسرائيلية القادمة احتمال واقعي. وهذا ما يشي بأن منطلقاتها الأيديولوجية ومواقفها السياسية ستؤثر على توجهات إسرائيل وسياساتها على الصعيدين الخارجي والداخلي.

لقد أدى النسق العقدي الذي تنتمي إليه "الكاهانية" دورا رئيسا في تحديد طابع الشروط التي وضعها بن غفير لمشاركته في أي حكومة يشكلها نتنياهو بعد الانتخابات. فالكاهانية تنتمي إلى تيار ديني يهودي برز بشكل قوي في العقد الأخير وهو يجمع بين التشدد الفقهي للتيار الحريدي والتطرف القومي للتيار الديني الصهيوني. وتدل سيرة بن غفير الشخصية على عمق التزامه بهذا النهج الديني "القومي" الموغل في تطرفه؛ حيث وجهت له النيابة العامة منذ أن بلغ السادسة عشر من العمر 53 اتهاما، ضمنها: ممارسة العنف والتحريض عليه وحيازة مواد دعائية لتنظيم إرهابي ودعم تنظيم إرهابي. وعند استعراض قائمة الشروط التي أعلن بن غفير، الذي ولد لعائلة هاجرت من العراق، خلال الحملة الانتخابية أنه سيشارك في الحكومة القادمة على أساسها، يتبين أن نجاحه في تمرير، ولو بعضها، سيحدث تحولا في وجهة الصراع مع الشعب الفلسطيني بشكل غير مسبوق. وتهدف شروط بن غفير بشكل عام إلى تأمين منظومة الهيمنة اليهودية على أرض فلسطين التاريخية، وصيانتها وتحييد كل من يهدد تواصلها أو ينزع الشرعية عنها. وقد تعهد بن غفير بسن قانون يشرع لأول مرة طرد كل من "يعادي" إسرائيل و"يحرض" عليها. ونشر خلال حملته الانتخابية فيديو يظهر فيه وهو يقتحم طائرة مدنية خالية من الركاب حيث حدد عددا من المقاعد في مقدمتها، مؤكدا أنها ستكون مخصصة للنواب العرب في الكنيست عندما سيتم طردهم إلى أوروبا بعد سن القانون. والتزم بن غفير بسن قانون يشرّع فرض حكم الإعدام على المقاومين الفلسطينيين الذين يشاركون في عمليات تستهدف المستوطنين وجنود الاحتلال؛ وإحداث تغيير جذري على أوامر إطلاق النار المعمول بها في الضفة الغربية، بحيث يمنح الضباط والجنود حرية مطلقة لاستهداف كل ما يعتبرونه مصدر خطر عليهم. وإلى جانب ذلك، فقد وعد بن غفير بتمرير قانون يمنح حصانة لضباط وجنود الجيش والشرطة الذين يقتلون أو يجرحون فلسطينيين أثناء أداء مهامهم العسكرية والأمنية. إلى جانب ذلك، أكد أنه سيوظف ثقله في الحكومة لتتبنى سياسة أكثر قمعا تجاه الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال وحرمانهم من كل الحقوق التي حازوها بتضحيات جسام. وبينما يعكس بن غفير توجها لتفكيك البنى السياسية التي يمكن أن تهدد مستقبلا منظومة الهيمنة اليهودية، أعلن أنه سيعمل على إلغاء اتفاقيات أوسلو، وحل السلطة الفلسطينية، ورفع أية قيود على الأنشطة الاستيطانية في

الضفة الغربية والقدس، والتصدي للبناء الفلسطيني. ومما لا شك فيه أن من أكثر توجهات بن غفير تطرفا تلك المتعلقة بالموقف من المسجد الأقصى، حيث التزم بوقف ما أسماه "التمييز العنصري ضد اليهود" في المسجد. فبن غفير، الذي يقطن الجيب الاستيطاني في مدينة الخليل، معني بنقل فكرة التقاسم الزماني والمكاني بين المسلمين واليهود التي فرضها الاحتلال في المسجد الإبراهيمي إلى المسجد الأقصى. والتيار "الحردلي" الذي ينتمي إليه بن غفير، يتبنى التأويل الأكثر تطرفا لفكرة الخلاص اليهودي؛ حيث ترى مرجعيات هذا التيار أن تحقق الخلاص ونزول المخلص المنتظر الذي سيجعل اليهود قادة للعالم يتوقف على بناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى، وما يتبعه من تفجر حرب "يأجوج ومأجوج." وفيما يتعلق بفلسطينيي الداخل، فإن بن غفير يقدم تصورا بسيطا وواضحا للتعامل معهم يقضي بنزع "حق المواطنة" الإسرائيلية من كل شخص لا يقر بأن إسرائيل دولة يهودية ويعمل على تهديد طابعها اليهودي. وجاهر تحالف الكاهانية والصهيونية الدينية بعزمه على إحداث تحول كبير في بنية النظام السياسي والقانوني في إسرائيل بشكل يحولها عمليا إلى "دولة شريعة". فقد أعلن سموتريتش زميل بن غفير أنه سيعمل على إحلال أحكام الشريعة اليهودية محل القانون الوضعي المعمول به حاليا.

لقد أدت عدة تحولات دورا مهما في صعود الكاهانية، على رأسها رغبة قطاعات واسعة من الجمهور اليهودي في حسم الصراع مع الشعب الفلسطيني. وتسود هذا الجمهور خيبة أمل كبيرة من نتائج السياسات التي تبنتها الحكومات الإسرائيلية في العقدين الأخيرين والتي نجم عنها اندلاع أربع حروب وعشرات جولات التصعيد مع المقاومة في قطاع غزة، فضلا عن تفجر هبات جماهيرية وموجات عمليات مقاومة في الضفة مست مستوى الأمن الشخصي للإسرائيليين. وعلى الرغم من أن مؤسسات أممية وقانونية اتهمت إسرائيل بارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين، فإن بن غفير أقنع الكثير من اليهود بأنه قادر عبر المواقف، التي تمت الإشارة إليها أعلاه، على حسم الصراع.

في السياق يؤكد الكاتب الإسرئيلي ميرون رابابورت في مقال نشره مؤخرا في موقع "سيحا مكوميت" إلى أن أفكار ومنطلقات بن غفير تتبناها أوساط مهمة في الجيش والمؤسسة الأمنية. ومما لا شك فيه أن مشاركة الكاهانية ستؤثر على علاقات إسرائيل الدولية وتحديدا مع الولايات المتحدة؛ إذ حذر زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ روبرت منديز نتنياهو من أن علاقات واشنطن بتل أبيب ستتأثر سلبا في حال ضم بن غفير لأي حكومة يمكن أن يشكلها بعد الانتخابات. لكن مشاركة الكاهانية في الحكم وتمكن بن غفير من الوفاء ببعض تعهداته لن يحمل بالضرورة أخبارا طيبة لإسرائيل. صحيح أن هذا التطور سيجعل إسرائيل أكثر تغولا وعدوانية في تعاطيها مع الشعب الفلسطيني؛ لكنه في الوقت ذاته سيفضي إلى تفجر حرب وجود مع

الشعب الفلسطيني واندلاع مواجهات مفتوحة في ساحات غزة والضفة وفلسطين الداخل. وإن كانت إسرائيل منذ 1948 لم تتمكن من حسم المواجهة ضد الشعب الفلسطيني واجتثاث مقاومته، فإنها لن تتمكن من تحقيق هذا الهدف تحديدا في وقت تتأجج فيه روح المقاومة. كما أن تطبيق إسرائيل منطلقات الكاهانية يعني إنهاء السلطة الفلسطينية وتصفية وجودها، مما يفتح الطريق أمام تحمل إسرائيل المسؤولية عن تبعات احتلالها المباشر للضفة وحصارها لغزة أمام المجتمع الدولي. فضلا عن أن هذا التحول سيوفر ظروفا تسمح بتوحيد الصف الفلسطيني دون الحاجة إلى المحاولات اللانهائية التي أخفقت في تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام. وإن كان صعود الكاهانية يزيد من فرص تبني إسرائيل سياسات تهدف إلى تهويد الأقصى، فإن ذلك سيزيد في الوقت ذاته من فرص حدوث ردات فعل جماهيرية خارج حدود فلسطين ستحرج نظم الحكم العربية الفاسدة التي ترتبط بإسرائيل باتفاقات "سلام" أو تطبيع. ستكون علاقة إسرائيل بالأردن الأكثر تضررا بسبب مسؤوليته كصاحب الوصاية على الأماكن المقدسة. وقد يؤثر صعود الكاهانية حتى على توجهات نظم الحكم الأكثر حماسا للتطبيع مع إسرائيل. فقد كشف موقع "واللاه" أن وزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد أعرب عن قلقه "الشديد" في لقاء جمعه بنتنياهو خلال زيارته الأخيرة لإسرائيل، من تشكيل حكومة برئاسته تشارك فيها "جهات متطرفة"، في إشارة إلى الكاهانية. ومما لا شك فيه أن مشاركة الكاهانية ستؤثر على علاقات إسرائيل الدولية وتحديدا مع الولايات المتحدة.

المفارقة أن المجتمع الإسرائيلي الذي يبدي دعما متزايدا للكاهانية ومنطلقاتها، يقع في تناقضين واضحين. فمن ناحية تفرض توجهات الكاهانية على إسرائيل الانغماس في أنشطة عسكرية متواصلة؛ ومن ناحية أخرى يدل الكثير من المؤشرات على حدوث تراجع كبير على استعداد المجتمع الإسرائيلي لدفع كلفة الجهد الحربي البشرية. فقد دللت الباحثة الإسرائيلية بنينا شوكر في دراسة نشرها مؤخرا "معهد يروشليم للإستراتيجية والأمن" أن إدراك عدم جاهزية المجتمع لتحمل سقوط قتلى والخوف من تهاوي صموده خلال الحروب والمواجهات العسكرية باتا من أهم الاعتبارات التي توجه دوائر صنع القرار في إسرائيل في كل ما يتعلق بقرارات الحرب.

قصارى القول، إن صعود الكهانية وتبعاته لن يعري فقط إسرائيل ويظهر جنون المكونات الحزبية التي تقودها؛ بل سيكشف أيضا عن المزيد من مظاهر الضعف الإسرائيلي.

6 – بن غفير الرقم الصعب:

رسّخت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة صعود اليمين المتطرف في وقت يتّجه اليميني المتشدد المثير للجدل إيتمار بن غفير لتولي منصب بارز في الحكومة الاسرائيلية المقبلة. وقد قاد بن غفير المناهض للعرب حملة

نشطة تركزت على الأمن والهوية اليهودية واحتفل بفوز تحالفه "الصهيونية الدينية" بالمركز الثالث في الانتخابات. وقال لمؤيديه المبتهجين بعد أن أظهرت النتائج النهائية أن تحالفه زاد عدد مقاعده البرلمانية بأكثر من الضعف: "حان الوقت لنعود أسياد بلادنا."

من المتوقع أن يؤدي تحالف "الصهيونية الدينية" دورًا مركزيًا في الائتلاف الجديد الذي سيشكله الزعيم المخضرم بنيامين نتانياهو الذي فاز حزبه الليكود اليميني بأكبر عدد من الأصوات. ويتعذّر على نتانياهو تأمين منصب رئيس الوزراء من دون دعم بن غفير وحليفه في "الصهيونية الدينية" بتسلئيل سموتريتش، مما يعطي اليمين المتطرف نفوذاً غير مسبوق، ويضمن تحول بن غفير من سياسي منبوذ إلى صاحب النفوذ الاول. علماً انه حتى عندما شكل نتنياهو وغانتس حكومة وحدة وطنية في ظل أزمة كورونا، ضمّت الحكومة، إضافة إلى الليكود وحزب كاحول لفان بقيادة بني غانتس، أحزابا دينية من التيار الحريدي: "شاس"، و"يهدوت هتوراة"، و"البيت اليهودي" للتيار الديني الصهيوني بقيادة نفتالي بينت.

كل هذه التحولات الأخيرة، يقف وراءها السياسي المحنّك نتانياهو الذي يواجه تهما بالفساد نفاها مراراً، وفقًا للباحث يوسي كلاين هاليفي من "معهد شالوم هارتمان" في القدس. الذي قال ايضاً إن "نتانياهو لمّع صورة اليمين المتطرف الذي يحتاجه من أجل تحالفه. ورأى الكثير من الإسرائيليين أن هذا اليمين مجرد نسخة أكثر تشدداً من الليكود." وبينما لا يزال بن غفير يعيش في مستوطنة كريات أربع للمتشددين في مدينة الخليل بالضفة الغربية المحتلة، فانه حاول تبني خطاباً أكثر اعتدالاً عندما ظهر علناً في الفترة التي سبقت الانتخابات. وقال لوكالة فرانس برس "لقد تغيرت.. قلت قبل 20 عامًا إنني أريد طرد كل العرب، لكنني لم أعد أعتقد ذلك. إلا أنني لن أعتذر." وهو اعتاد في بيته، على تعليق صورة لجزار المسجد الابراهيمي في مدينة الخليل باروخ غولدشتاين الذي قتل 29 فلسطينياً عام 1994، لكنه أزالها بعدما دخل معترك السياسة. ومع ذلك، ما زال يظهر بانتظام في بؤر التوتر بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبحسب هاليفي، فإن زعيم اليمين المتطرف "يزيّف تحوله السياسي." وكسياسي وضع نصب عينيه ضمّ إسرائيل للضفة الغربية المحتلة التي يقطنها 2,8 مليون فلسطيني ونقل بعض السكان العرب الإسرائيليين الى الخارج . وقال هاليفي الذي ألف كتابًا عن انجذابه للتطرف اليهودي عندما كان مراهقًا "سيجد نتانياهو صعوبة في السيطرة على شركائه الجدد.. لأنه سيكون مدينًا لهم بتمرير تشريع يخرجه من محاكمة الفساد." وبالنسبة للباحث في علم الاجتماع في معهد سياسة الشعب اليهودي شلومو فيشر فإن النتائج تأتي بعد ظاهرة برزت منذ مدة طويلة. ذلك ان "المجتمع الاسرائيلي اصبح اكثر يمينية وبطرق معينة اكثر تقليدية وأكثر (تمسكا) بالعرقية الدينية والقومية."

من ناحية أخرى أثار النجاح الانتخابي للصهيونية الدينية مخاوف اليساريين والوسطيين والأقلية العربية الإسرائيلية التي كانت منذ سنوات في الطرف المتلقي لانتقادات بن غفير اللاذعة. وفي السياق قال جعفر فرح، رئيس "مركز مساواة" المدافع عن حقوق العرب الإسرائيليين، إن "الناس يخشون الإجراءات التي سيتخذونها". وأضاف "هناك غضب هنا بسبب انقسام الأحزاب العربية" التي تمثل 20 في المئة من السكان. وهو ينظر إلى انقسام الأحزاب العربية كسبب سمح بتصدر نتانياهو المشهد السياسي بعد أن خاضت الانتخابات بثلاث قوائم منفصلة بدلا من قائمة واحدة مشتركة سمحت لها بالفوز بعدد قياسي من المقاعد في انتخابات آذار/مارس 2020. وقد تسبب الانقسام في ضياع أصوات الناخبين العرب وعدم اجتياز بعض القوائم عتبة الحسم. وقال منصور عباس رئيس "القائمة العربية الموحدة–الحركة الاسلامية" "اليوم، نعيده (نتانياهو) إلى السلطة، نقدم له هدية لأننا سلبيين." وانضم حزب عباس إلى الائتلاف المنتهية ولايته وانفصل عن القائمة العربية المشتركة في العام 2021 ما مهد لانضمامه الى الائتلاف. وسيجلس حزبه في صفوف المعارضة إلى جانب "تحالف الجبهة" و"العربية للتغير" برئاسة ايمن عودة واحمد الطيبي. بالتالي اصبحت إسرائيل كيانا أكثر عنصرية وفاشية وتوحشاً، والسيناريو المتوقع هو صدور المزيد من القوانين العنصرية والمزيد من العنف والإذلال للناس في الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة.

في المقابل ثمة من يرى أن اليمين الاسرائيلي سيكون أيضاً عبئا على الاسرائيليين أكثر من العرب، لأن ليس كل المجتمع الاسرائيلي متطرف ووصول اليمين الإسرائلي من مصلحة الفلسطينين لأنه سيعزز دورهم بكونهم يناضلون ضد العنصريه الصهيونيه التي ستشمل اليهود والعرب، والتطرف الصهيوني ليس له برامج سياسيه ومحيطه الإقليمي العربي سيتحول ضده وسيطيح بالمكاسب التي تحققت لاسرائيل بالتطبيع ومن حسن حظ العرب أن اليمين الاسرائيلي ليسوا أكثر من كانتونات – يريدون ان يطبقوا قوانينهم وشريعتهم المنغلقة .

خاتمة:

يبدو أن إسرائيل تسير الآن نحو الحصول على حكومة مستقرة ومتماسكة أيديولوجياً، وتضم حزب نتنياهو الليكود، وحزب الصهيونية الدينية القومي، وحزبين أرثوذكسيين متزمتين. وهو ما يثير السؤال: ماذا عساها تفعل هذه الحكومة بالفعل؟

ربما تكون المحكمة العليا هي أولويتها الأولى، إذ لطالما كانت هذه المحكمة مصدر قلق بالنسبة لليمين الإسرائيلي، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى قراراتها بنقض أو إبطال تشريعات حكومية، أو منع تنفيذ قرارات حكومية. متطرفة ويرى الكثيرون من أنصار اليمين أيضًا في المحكمة العليا نفوذًا علمانيًا، أشكنازيًا، ليبراليًا،

ومعبدًا تتفرد بامتيازاته نخبة يريد أولئك إزاحتها. إنه المعبد الذي تريد حكومة اليمين المقبلة السيطرة عليه. وتتصدر رأس قائمة المهام الخاصة بالحكومة الجديدة مهمة تقليص سلطة هذه المحكمة. وعلى وجه التحديد: السياسيون البارزون في الائتلاف المفترض يريدون تمرير ما يسمى ب "شرط التجاوز" ، والذي سيمكن الأغلبية أو الأغلبية العظمى في البرلمان من تجاوز أحكام المحاكم. في حين يرى المعارضون أن هذه الخطوة هي بمثابة ضربة للديمقراطية الإسرائيلية، إلا أنها تنبئ بأن تكون مثيرة للجدل. ثم هناك النائب اليميني المتطرف إيتامار بن غفير، الذي سيرغب في استخدام ثرواته السياسية المتزايدة للضغط من أجل تخفيف القيود على قواعد الاشتباك للجنود وضباط الشرطة – وهو أمر طالب به السياسيون اليمينيون منذ سنوات. مرة أخرى، سيكون ذلك مثار جدل. وفيما يتعلق بمسائل الدين والدولة، سيتحرك شركاء التحالف الأرثوذكس المتشددون لإنهاء التشريعات الأكثر ليبرالية التي تجيز التحوّل إلى اليهودية، وتقييد منح الشهادات بموجب قوانين النظام الغذائي اليهودي. قد يحاولون أيضًا إلغاء التصاريح الممنوحة لبعض المتاجر ومحلات السوبر ماركت في المناطق العلمانية للبقاء مفتوحة في يوم السبت اليهودي. ومن المحتمل أيضًا أن تكون حقوق مجتمع المثليين في مرمى هذا التحالف. وستعمل الأحزاب الدينية على التراجع عن قرارات العام الماضي، بهذا المجال. فيما قال أمير أوحانا، وهو عضو مثلي الجنس في حزب الليكود وشغل في الماضي منصب وزير القضاء والأمن العام، إنه لن يكون هناك تراجع عن الحقوق. لكن ستكون هناك محاولات بالتأكيد. نتنياهو من ناحيته مرر رسائل معتدلة من فوق المنصة ليلة الانتخابات. فهو يعلم أن شركاءه في التحالف سيرغبون في المضي قدمًا في أجندتهم الأكثر تطرفاً وتشددًا. وسيتعين عليه أن يقرر ما إذا كان يريد إيقافهم ام لا.

الجدير بالذكر أن الانتخابات التشريعية الأخيرة في كيان العدو حصلت في ظل استقطاب حاد وعدم استقرار سياسي، بحيث لم تستبعد الأوساط السياسية الإسرائيلية إجراء انتخابات سادسة في حال استمرار أزمة تشكيل الحكومة. وفي خلاصة الامر ان التعادل تحطم وتكتل اليمين لديه كل الإمكانية لتشكيل حكومة، فرئيس الوزراء المقبل سيكون نتنياهو، لكنه لن يكون قادراً على تشكيل حكومة بدون الصهيونية الدينية وبدون العنصري الكاهاني المتطرف إيتمار بن غفير لأنه لا يمكن لأي حزب آخر بما في ذلك معسكر الدولة بقيادة غانتس أن يحل محل الصهيونية الدينية من حيث عدد المقاعد.

بالتالي ستكون ثمة حكومة يمينية ضيقة، وستكون أيضاً مشكلة كبيرة لنتنياهو، الذي سيتعرض لابتزاز من قبل كل عضو في الائتلاف الذي سيقوم بإنشائه. ويعني هذا المعطى، في ظل تنامي الفاشية الدينية والقومية أن

ائتلاف نتنياهو القادم سيكون أول ائتلاف حكومي في إسرائيل يشكل فيه أعضاء الأحزاب الدينية، سواء التابعة للتيار الديني الصهيوني أم للتيار الحريدي، أغلبية عددية ضمن الائتلاف.

إلى ذلك، فإن الإئتلاف المتوقع لنتنياهو مع هذه الأحزاب، في ظل موازين القوى الداخلية، من شأنه أن يدفع أيضاً إلى فرض قيود على حرية التعبير والعبادة، والإعلام، ناهيك عن تشديد الطابع اليهودي الديني بما في ذلك حركة المواصلات العامة، أيام السبت، وقضايا الزواج اليهودي، وقيود على قانون التهويد والاعتراف بيهودية أكثر من نصف مليون إسرائيلي من المهاجرين من أصول روسية لا تعترف الربانية الأرثوذكسية بيهوديتهم.

ملحق:

جدول بنتائج الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية التي أجريت بتاريخ 2022/11/1

اليمين المتطرف:

ليكود (نتنياهو) 32 مقعداً

الصهيونية الدينية (ايتامار بن غفير) 14

يهدوت هاتوراه – حريديم 7

شاس – حريديم – 11

المجموع :64

الوسط:

يوجد مستقبل (لابيد)24

معسكر الدولة (بيني غانتس)12

اسرائيل بيتنا (ليبرمان) 6

العمل 4

القائمة العربية الموحدة (منصور عباس)5

القائمة المشتركة (احمد الطيبي وايمن عودة)5

المجموع 56